

ملف العدد

الانعكاسات الاقتصادية لانضمام مصر لتجمع البريكس

د. / شادي إبراهيم شحادة
خبير في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية
د. / رانيا محمد الشيخ
دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

الملخص:

يعتبر تجمع البريكس فرصة للتكامل المفتوح والمتنوع في الاقتصاد العالمي وتعزيز تبادل الممارسات الجيدة والتكامل الاقتصادي لاقتصادات الدول النامية، ومن المرجح أن يتجاوز تجمع بريكس حدود دول أكثر بعد طرح فكرة التوسع في هذا التجمع من خلال انضمام دول أخرى له، مما سيخلق منصة جديدة للتعاون بين البلدان عبر القارات المختلفة.

كما يمكن أن يؤدي التعاون بين دائرة الشركاء الجدد لدول البريكس إلى توسيع استخدام العملات الوطنية ليشمل الاستثمارات الخارجية والتجارة الثنائية والمتعددة الأطراف، وبالتالي تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي، ومن المتوقع أيضاً أن يعزز التجمع الجديد التنسيق بين الدول النامية في الشؤون الدولية، فمع انضمام المزيد من البلدان ستزداد حصة التصويت الموحدة لتلك البلدان في صندوق النقد الدولي، وهو ما سيمكن التجمع من أن يكون له صوت أكبر في قرارات صندوق النقد الدولي، وقد أبدت مصر اهتماماً كبيراً للانضمام إلى تجمع البريكس، ولذلك استهدفت الدراسة الآثار الإيجابية لانضمام مصر إلى تجمع البريكس.

Abstract

The BRICS gathering is an opportunity for open and diversified integration in the global economy and to promote the exchange of good practices and economic integration of the economies of developing countries. Across different continents.

Cooperation between the circle of new partners of the BRICS countries can expand the use of national currencies to include foreign investments and bilateral and multilateral trade, thus reducing dependence on the US dollar.

The new grouping is also expected to enhance coordination between developing countries in international affairs, With the accession of more countries, the unified voting share of those countries in the International Monetary Fund will increase, which will enable the grouping to have a more excellent voice in the decisions of the International Monetary Fund, and Egypt has shown great interest in joining the BRICS grouping.

مقدمة

ازدادت أهمية ودور التجمعات الاقتصادية الكبرى، كمجموعة الدول الصناعية الثمانية، ومجموعة العشرين وتجمعات الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية والأسيان، وتعتبر ظاهرة التجمعات الاقتصادية من أكثر الظواهر العالمية اللافتة للانتباه، وخاصة بعد انتقال هذه التجمعات من مراحل الانتشار إلى مرحلة تعميق العلاقات الاقتصادية بين أعضائها، ومحاولة التأثير في السياسة العالمية وتغيير التوازن الدولي، ومع تعدد تلك التجمعات فلم تصبح حكراً على قارة أو مجموعة دول أو إقليم بعينه، أو منطقة معينة في جميع مناطق العالم. ويعتبر تجمع بريكس أحد التجمعات الاقتصادية التي تشكلت لإعادة صياغة التوازن الدولي ولتحقيق مصالح الدول المشكلة لهذا التجمع، وقد أعربت الصين عن التوسع في تشكيل تجمع البريكس، وأعربت مجموعة من الدول النامية في تقديم طلبات الانضمام لهذا التجمع لتحقيق مصالح مشتركة بين دول التجمع الاقتصادي وكانت مصر أحد الدول التي عبرت عن انضمامها لهذا التجمع، ولذلك سنتناول خلال الدراسة عدد من المحاور نستعرضها على النحو التالي:

أولاً : تجمع البريكس الاقتصادي وأهدافه:

تعتبر مجموعة البريكس (BRICS) من أهم التجمعات الاقتصادية في العالم، ويضم كلاً من روسيا والصين والبرازيل وجنوب أفريقيا والهند ، وقد تأسس التجمع في عام 2006 في قمة استضافتها مدينة إيكاترينبورغ الروسية، وتحول أسماها من بريك (BRIC) إلى بريكس (BRICS) في 2011 بعد إنضمام جنوب أفريقيا إليها، وهو ما يعبر عن إنتقال الثقل الاقتصادي العالمي من الغرب بعيداً عن مجموعة الدول السبع الصناعية (G7) بإتجاه دول العالم النامي بزعامة روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، في ضوء تصاعد الأهمية النسبية للاقتصادات الآسيوية وأمريكا اللاتينية.

ومن الأهداف الرئيسية للمجموعة رغبة القوى الخمس الناشئة في تعزيز مكانتها على مستوى العالم من خلال التعاون النشط فيما بينها وذلك من

خلال ما يلي:

1. زيادة العلاقات الاقتصادية فيما بينها بالعملة المحلية، ما يقلل الاعتماد على الدولار الأمريكي.
2. كسر الهيمنة الغربية على الاقتصاد العالمي، وإصلاح منظومتي البنك وصندوق النقد الدوليين.
3. تشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري والسياسي بين دول التجمع.
4. أن تكون بريكس آلية نموذجية للتعاون الدولي في شتى المجالات الاقتصادية والمالية والإمائية.
5. السعي إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل بهدف القضاء على الفقر، ومعالجة البطالة وتعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.
6. توحيد الجهود لضمان تحسين نوعية النمو عن طريق تشجيع التنمية الاقتصادية المبتكرة القائمة على التكنولوجيا المتقدمة، وتنمية المهارات.
7. السعي إلى زيادة المشاركة والتعاون مع البلدان غير الأعضاء في مجموعة بريكس.
8. تعزيز الأمن والسلام من أجل نمو اقتصادي واستقرار سياسي.
9. الالتزام بإصلاح المؤسسات المالية الدولية حتى يكون للاقتصادات الناشئة والنامية صوت أكبر من أجل تمثيل أفضل لها داخل المؤسسات المالية.
10. العمل مع المجتمع الدولي للحفاظ على استقرار النظم التجارية متعددة الأطراف، وتحسين التجارة الدولية وبيئة الاستثمار.
11. السعي إلى تحقيق الأهداف الإمائية للألفية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وكذلك الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.
12. التنسيق والتعاون بين دول المجموعة في مجال ترشيد استخدام الطاقة من أجل مكافحة التغيرات المناخية.
13. تقديم المساعدة الإنسانية والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، وهذا يشمل معالجة قضايا مثل الأمن الغذائي العالمي.
14. التعاون بين دول بريكس في العلوم والتعليم والمشاركة في البحوث الأساسية والتطور التكنولوجي المتقدم.

إن تحقيق الدول الأعضاء لهذه الأهداف من المتوقع أن يعطي قوة جديدة للتعاون الاقتصادي على مستوى العالم، ويعتمد التعاون بين أعضاء التجمع على ثلاثة مسارات للتفاعل تتمثل في:

1. المشاركة والتنسيق الدبلوماسي بين الدول الأعضاء.
2. التركيز على التفاعل مع الأحداث الدولية.
3. تشجيع مشاركة منظمات المجتمع المدني في دول بريكس في المحافل الشعبية الدولية.

وقد أسس تجمع البريكس عام 2014 بنك وصندوق للتنمية، واحتياطات الطوارئ برأسمال 100 مليار دولار أمريكي، والذي دخل اتفاقه حيز التنفيذ في يوليو 2015 ومقره الرئيسي مدينة شنغهاي الصينية، لتمويل مشاريع البنية الأساسية والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء، فضلاً عن اقتصادات السوق الناشئة والدول النامية الأخرى.

ثانياً / عوامل تعزيز دور البريكس على المستوى الدولي والإقليمي:

تتضح عوامل تعزيز دور تجمع البريكس على المستويين الدولي والإقليمي، من خلال ارتباط هذا التجمع باقتصادات الدول الصاعدة والناشئة، وتنامي الثقل الاقتصادي للتجمع، والذي أسهم بدوره في تحسن ترتيبها داخل اقتصادات دول العشرين الأكبر عالمياً خلال العقود الثالث الأخيرة.

وسعي هذا التجمع إلى إنشاء مؤسسات التمويل الخاصة بها، بالإضافة لبنك وصندوق التنمية، أنشأت الصين البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، كبنك دولي متعدد الأطراف والذي دخل اتفاقه حيز التنفيذ في ديسمبر 2015، كما أسست الحكومة الصينية صندوق طريق الحرير في ديسمبر 2014 برأسمال قدره 40 مليار دولار أمريكي، وتأتي أهمية هذه المؤسسات المالية أنها تعمل وفقاً لشروط أفضل بكثير بالنسبة للدول النامية والصاعدة، بالمقارنة بمؤسسات بريتون وودز.

حيث تركز دول تجمع البريكس على تطوير التعاون في مجالات الثورة الصناعية الرابعة، الثورة الرقمية، وزيادة تعظيم تراكم الثروة، والإسراع بمعدلات التنمية وبناء الأمة، وكذلك الزيادة التدرجية في التعاون الاقتصادي بين أعضاء التجمع، وتعزيز اتفاقيات التجارة والاستثمار وتطويرها، بغرض تقليل معدلات الفقر، وتعظيم معايير المساواة الاجتماعية، وخلق المزيد من الوظائف.

وقد بدأت الصين الحديث حول التوسع لتجمع البريكس عندما كانت رئيساً للمجموعة، حيث يحاول أكبر ثاني اقتصاد في العالم في بناء نفوذ دبلوماسي لمواجهة هيمنة الدول المتقدمة على الأمم المتحدة، وقد أثار التوسيع المقترح مخاوف بين الأعضاء الآخرين من أن نفوذهم سوف يتضال خاصة إذا تم الاعتراف بحلفاء الصين المقربين، فالنتائج المحلي الإجمالي للصين هو أكثر من ضعف حجم جميع أعضاء البريكس الأربعة الآخرين مجتمعين، وقد أعربت 19 دولة عن اهتمامها بالانضمام إلى تجمع البريكس ومن أهم الدول التي طالبت الانضمام المملكة العربية السعودية، إيران، الأرجنتين، المكسيك، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، مصر، بنجلاديش، أوجواي، تونس، البحرين وإندونيسيا وتركيا، وكازاخستان وطاجيكستان وأوزباكستان ودول من أفريقيا.

ثالثاً: قراءة في بعض مؤشرات تجمع البريكس الاقتصادي:

تعتبر دول تجمع البريكس دول ذات ثقل في العالم المعاصر فمن حيث عدد السكان نجد أنها تمثل %42 من سكان العالم، فالصين تمثل 1.3 مليار نسمة، الهند 1.2 مليار نسمة، البرازيل 193 مليون نسمة، روسيا 140 مليون نسمة وجنوب أفريقيا 49 مليون نسمة، كما تتميز بالمساحة الجغرافية والثروات الطبيعية الهائلة والطاقة الانتاجية القوية.

وتشير المؤشرات الاقتصادية عن تفوق تجمع البريكس على دول مجموعة السبع الأكثر تقدماً في العالم، وذلك بعد أن وصلت مساهمة دول البريكس إلى %31.5 في الاقتصاد العالمي مقابل 30.7 للقوى السبع الصناعة (G7)، والتي تضم كلاً من (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، اليابان وكندا)، فحسب احصاءات الإنكتاد نجد تفوق تجمع البريكس على مجموعة

القوى السبع الصناعية في مؤشرات الصادرات والواردات وشروط التجارة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (1)

معدلات مؤشرات الصادرات والواردات لمجموعة البريكس والدول الصناعية السبع للفترة من 2017- 2021 %

تجمع البريكس (BRICS)					البيان والسنوات
٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	
١٠٢,٢	١١٣,٧	١١٢,٨	١١٠,٩	١٤٧,٨	مؤشر قيمة الصادرات
١٠٩,٧	١٢٥,٦	١٢٢,٢	١١٤,٨	١٥٣,٤	مؤشر قيمة الواردات
١٠٧,٩	١١٢,٠	١١٣,٢	١١٣,٧	١٣٠,٣	مؤشر حجم الصادرات
١١١	١١٧,٢	١١٨,١	١١٧,٧	١٢٩,٨	مؤشر حجم الواردات
٩٤,٧	١٠١,٥	٩٩,٦	٩٧,٥	١١٣,٥	مؤشر قيمة الوحدة الصادرات
٩٨,٨	١٠٧,٢	١٠٣,٥	٩٧,٥	١١٨,١	مؤشر قيمة الوحدة الواردات
١٠٣,٤	١٠٦,١	١٠٩	١٠٠	٩٦	مؤشر شروط التجارة
١٠٣,٤	١٠٦,١	١٠٩	١١٣,٧	١٢٥,١	مؤشر القوة الشرائية للصادرات
مجموعة السبع الصناعية (G7)					
١٠٥,٧	١١٤	١١٠,٦	٩٨,٨	١١٩,٣	مؤشر قيمة الصادرات
١٠٥,٧	١١٥,١	١١٢,٥	١٠٣,٧	١٢٥,٤	مؤشر قيمة الواردات
١٠٤,٣	١٠٦,٣	١٠٥,٧	٩٤,٤	١٠١	مؤشر حجم الصادرات
١٠٤,٤	١٠٧,٤	١٠٧,١	٩٩,٨	١٠٨,٣	مؤشر حجم الواردات
١٠١,٤	١٠٧,٢	١٠٤,٧	١٠٤,٦	١١٨,١	مؤشر قيمة الوحدة الصادرات
١٠١,٢	١٠٧,٢	١٠٥	١٠٣,٩	١١٥,٥	مؤشر قيمة الوحدة الواردات
١٠٠,٢	١٠٠,١	٩٩,٧	١٠٠,٧	١٠٢	مؤشر شروط التجارة
١٠٤,٥	١٠٦,٤	١٠٥,٤	٩٥,١	١٠٣	مؤشر القوة الشرائية للصادرات

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على قاعدة بيانات الانكثاد.

www.unctad.org

كما تشكل دول البريكس نحو 30% من مساحة اليابسة في العالم، ويصل حجم الناتج الاقتصادي لها ما يقرب من 50% من الناتج الاقتصادي في العالم، إضافة إلى 15% من حجم التجارة الخارجية، وتجذب نصف الاستثمارات الأجنبية في العالم، كما أن دول البريكس تمتلك نسبة 8% من الموارد الاقتصادية العالمية، وتوجد فيها نسبة 45% من الأيدي العاملة في المعمورة، وبلغت نسبة تشغيل السكان القادرين على العمل في هذه الدول نحو 70%، أما الناتج الإجمالي فيها فيبلغ 15 تريليون دولار أمريكي ما يعادل 25% من الناتج الإجمالي العالمي.

وتشير الإحصائيات إلى أن معدلات نمو التجارة الدولية السلعية (الصادرات والواردات) لدول البريكس في تزايد خلال الفترة (2018 - 2022)، فكان عام 2021 أفضل الأعوام لدول البريكس من حيث التصدير والاستيراد، وأن الأزمات العالمية كجائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية كان لها صداها على صادرات وواردات التجمع وهو ما تبينه السنوات الأخرى المختلفة خلال الفترة (2018-2022)، كما هو موضح في جدول (2):

جدول (2)

معدل النمو السنوي لصادرات وواردات دول البريكس السلعية خلال الفترة 2018 - 2022 %

الصادرات					البيان والسنوات
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
١٨,٩٩	٣٤,٢٥	٥,٤٠ -	٤,٦٤ -	٧,٨٦	البرازيل
٧,٠١	٢٩,٦٦	٣,٦٢	٠,٥١	٩,٨٧	الصين
١٤,٦٨	٤٣,٠٦	١٤,٧٨ -	٠,١٤ -	٨,٥٣	الهند
٧,٧١	٤٨,١٣	٢٠,٥٧ -	٥,٤٥ -	٢٥,٧٧	الإتحاد الروسي
٠,٥٤ -	٤٣,٩٧	٤,٦٥ -	٤,٢١ -	٥,٦٥	جنوب أفريقيا
الواردات					
٢٤,٥٢	٤١,٠٩	١٣,٨٩ -	٠,١٧	١٦,٢٧	البرازيل
١,٠٩	٣٠,٠٥	٠,٦٠ -	٢,٦٩ -	١٥,٨٣	الصين
٢٦,٢٢	٥٣,٥٦	٢٣,٢٢ -	٥,٥٢ -	١٤,٣٤	الهند
٢٠,٩٢ -	٢٦,٨٥	٥,٦١ -	٢,٠٢	٤,٣٩	الإتحاد الروسي
١٩,٤٩	٣٥,٦٠	٢١,٨٣ -	٥,٦٤ -	١٢,٢٠	جنوب أفريقيا

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على قاعدة بيانات الانكثاد.

www.unctad.org

رابعاً : مصر وبنك التنمية لتجمع البريكس:

إن إنشاء بنك البريكس للتنمية سيكون قوة دافعة بشكل مستمر لبناء نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدلاً، وسوف يقوم البنك بتمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات التنموية في دول تجمع البريكس للاقتصادات الناشئة وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، وتعزيز مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة داخل تجمع البريكس وغيرها في الاقتصادات الناشئة ، وتشمل هذه المشاريع قطاعات كالنقل والمواصلات والمياه والصرف الصحي، والطاقة النظيفة والبنية التحتية الرقمية، والبنية التحتية الاجتماعية والتنمية الحضرية.

كما يُعد تجمع البريكس أحد أهم التجمعات الاقتصادية الجديدة التي تسعى إلى الحد من سيطرة الدولار الأمريكي في حركة التجارة الدولية، كما يسعى تجمع البريكس للتواصل والتوافق حول عملة موحدة لحركة التجارة البينية.

وقد وافق بنك وصندوق التنمية لتجمع البريكس على قبول مصر كعضو جديد، وقد تم الإعلان عن ذلك أثناء اجتماعات قمة قادة دول التجمع في ديسمبر 2021، وأقر التجمع بانضمام مصر كعضو رابع جديد، حيث تم قبول عضويتها ضمن التوسعة الأولى لنطاق انتشار البنك عالمياً، وقد سبقتها منذ سبتمبر 2021 كلاً من بنغلاديش، والإمارات العربية المتحدة وأوروغواي.

ويأتي انضمام مصر للبنك بمثابة قيمة مضافة جديدة لتدعيم خطط التنمية، والأولويات الوطنية لمصر مما يعمل على تعزيز قدرة مصر على تحقيق مستهدفاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وتتعدد مزايا انضمام مصر لبنك التنمية لتجمع البريكس في عدد من المجالات التي تدخل ضمن أنشطة البنك المتعددة والتي يمكن استعراضها على النحو التالي:

- تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين عبر الاستثمار في مجال البنية الأساسية والتي تشمل الطاقة، والنقل والمياه والاتصالات.

- دعم أهداف التنمية المستدامة بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- تعزيز التحول الرقمي بسبب الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي.
- توفير الموارد اللازمة وتقديم الاستشارات الفنية لتنفيذ المشروعات المرتبطة بالأولويات التنموية الوطنية كأحد المستهدفات للبنك للدول الأعضاء.
- تعزيز التعاون بين مصر ودول البريكس لتحقيق النمو الاقتصادي الأخضر والمستدام.
- بناء شراكة قوية بين مصر ودول البريكس مع تقديم الخبرات الدولية والقدرات التمويلية لمصر من خلال بنك التنمية لتجمع البريكس، مما سيساهم في تلبية الاحتياجات التمويلية لمصر.

خامساً : الآثار الإيجابية لانضمام مصر لتجمع البريكس :

على الرغم من وجود شراكات ثنائية بين مصر ودول تجمع البريكس إلا أن حجم الصادرات الكلية والزراعية لهذه الدول محدود لا يتجاوز 0.12 %، 0.3 % من إجمالي الواردات الكلية ، والزراعية لهذا التجمع بقيمة تقدر بحوالي 4.5، 3.4 مليار دولار أمريكي على الترتيب ، وهو ما لا يتناسب مع إمكانات مصر التجارية، ويقيد فرص تصديرية هائلة لمصر في سوق ضخم مثل أسواق دول البريكس القادرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية بزيادة حصيلة النقد الأجنبي.

وعن الآثار الإيجابية لانضمام مصر لتجمع البريكس فيمكن توضيحها من خلال توفير قنوات تمويلية وتعزيز ثقة المجتمع الدولي، حيث سيساهم انضمام مصر للتجمع، توفير قنوات تمويلية لمصر وهو ما سينعكس على تعزيز ثقة مصر للمجتمع الدولي ومؤسساته وهيئاته الاقتصادية، وإنجاح خطط التنمية المستدامة وزيادة الصادرات حيث سيساهم ذلك في نجاح خطط التنمية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن رؤية مصر 2030 & 2063 بالإضافة إلى تشجيع التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.

فضلاً عن زيادة حجم التعاون الاقتصادي بين مصر ودول تجمع البريكس، مما سيعمل على تدعيم التوجهات الخاصة بنظام اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب وإزالة هيمنة التكتلات الغربية، كما أن الانضمام إلى تحالفات مختلفة والانفتاح إلى دول أخرى مما يساهم في أن تجعل مصر متنوع في مصادر الدخل والاقتراض. والابتعاد عن الهيمنة الأمريكية فروسيا والصين لا تتصرفان مع الدول النامية بأسلوب الهيمنة الاقتصادية، وإنما تشغلها المساهمة في تحقيق التقدم والتنمية بتلك الدول وتحقيق الرفاه الاقتصادية لها، واستكمال مشروع الضبعة النووي من روسيا، فالانضمام مهم لتجمع بريكس الاقتصادي لمصر، خاصة وأن مصر تربطها علاقات متميزة مع دول التجمع وبينها تعاون في مجالات سابقة.

هذا بالإضافة إلى أن انتقال التكنولوجيا المتقدمة إلى مصر، فانضمام مصر لتجمع البريكس سيعمل على نقل التكنولوجيا إليها من خلال الشركات متعددة الجنسيات، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لتميزها بموقعها الاستراتيجي، ولاسيما أن دول التجمع متقدمة تكنولوجيا ولديها استثمارات خارجية قوية.

الخاتمة

يعتبر تجمع البريكس من أهم تجمعات الدول الناشئة، حيث يضم أكبر الاقتصادات النامية في العالم، ويمكن زيادة أعضاء التجمع من خلال هذه الكيانات الإقليمية الرائدة ربط البلدان الأخرى في كل منطقة على الرغم من اختلافاتهم، وسيسمح التجمع بمحاولة الاستجابة لاحتياجات وطلبات الدول الأخرى، في محاولة لزيادة تمثيل الدول النامية.

ومصر لديها عوامل ومحفزات لدفع مزيد من التعاون مع تجمع البريكس، حيث تعد مصر دولة محورية لكل من البلدان الأفريقية والآسيوية، كما تُعفى معظم السلع والخدمات المنتجة في مصر من الجمارك والرسوم عند دخولها الأسواق الأوروبية، وكذلك الدول العربية والأفريقية ولها ميزة طبيعية، كونها ميناء لإعادة الشحن كما تتمتع مصر بعلاقة رائعة مع جميع أعضاء التجمع، وهو ما سيسمح لمصر بزيادة التعاون مع أعضاء البريكس في جميع المجالات المختلفة.

المراجع

1. ناصف، إيمان عطية. (2019)، دور التطور التكنولوجي في دعم التنمية الصناعية: دراسة تطبيقية لمجموعة دول BRICS، مجلة مصر المعاصرة، مجلد 110، عدد 534، ص: 8
2. أحمد، صلاح الدين بهلول. (2019)، دور مجموعة البريكس في الحوكمة العالمية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد 10، عدد 4، ص: 147.
3. السعدي، خالد. و خليل، فادي. (2020)، تكتل البريكس واثره في تشكيل النظام الدولي الراهن وتطوره، مجلة جامعة البعث - سلسلة العلوم القانونية، المجلد 42، العدد 21، ص ص: 18.
4. عبد الرحمن، على. (2019)، الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول بريكس، المجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 6، ص ص: 85- 87.
5. فناوي، عزت. (2020)، تأثير تجمع دول بريكس (BRICS) على النظام الاقتصادي الدولي: مع الإشارة إلى مدى إمكانية إنضمام مصر لعضوية التجمع، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد 9، ص: 72.
6. انظر :
Mottet, Laetitia. (2013), Cooperation and Competition among the BRICS Countries and Other Emerging Powers, French Centre for Research on Contemporary China (CEFC), PP: 4.
7. عفان، منال، وآخرون، (2023)، الآثار الاقتصادية لتجمع البريكس (BRICS) على النظام الدولي للمدفوعات دراسة تحليلية على مصر، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد 2، ص: 715.
8. حسين، إسلام. (2021)، تجتمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة الإسكندرية، ص ص: 387- 388.
9. انظر :
Mottet, Laetitia. (2013), Op.cit, pp: 5.
10. راتب، إجلال. وآخرون (2014)، تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (253)، القاهرة، مصر، ص ص: 22- 24.

11. بريتون وودز: هي الاتفاقية التي إنبثق عنها مؤسسات التمويل الدولي عام 1944 وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالإضافة إلى منظمة التجارة العالمية البديلة لجات 47.

12. انظر :

Siphamandla Zondi, (2013), Should the BRICS Admit Egypt, E-International Relations, P: 1.

13. انظر :

Cengiz, Sinem. (2022), Building BRICS: Why are Saudi Arabia, Egypt and Turkey considering joining the Group, Saudi Research & Publishing Company, PP: 3.

14. عبد الرحمن، علي. (2019)، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

15. المصري، خالد موسى. وعلوش، مناف محمد. (2016)، دور التكتلات الاقتصادية في تغير بيئة النظام الدولي: البريكس أمودجا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38، العدد 3، ص: 454.

16. انظر :

www.unctad.org

17. انظر :

Kolster, Jacob. & Matondo-Fundani, Nono. (2011), The BRICs in North Africa: Changing the Name of the Game, African Development Bank (AfDB), pp: 1.

18. أمين، إميل. (2014)، هل تنتزع دول البريكس قيادة العالم. مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 405، ص: 61.

19. انظر :

www.unctad.org

20. الطائي، طارق. (2020)، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 19، ص: 92.

21. النداوي، مهند. (2017)، بريكس في أفريقيا: التوجهات الاقتصادية وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 40، العدد 466، ص: 91- 92.

22. عوض الله، سوزان. (2020)، مساهمات مجموعة دول البريكس في إعادة التوازن للنظام الاقتصادي العالمي، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 11، العدد 3، ص: 1024.
23. العلياوي، سماح. (2020)، أثر مجموعة البريكس في هيكلية النظام العالمي المتعدد الأقطاب، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 45، ص: 228.
24. السكري، مروة و هاشم، إيمان. (2019)، إمكانيات استفادة مصر اقتصادياً من مجموعة دول البريكس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 3، ص: 259 - 260.
25. انظر :

Tolba, Rania. (2022), An Analytical Study of the Impact of Egypt's Accession to the BRICS Bloc, New Valley Journal of Agricultural Science (NVJAS), Vol. 2. No, 4, PP: 209.